دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي والسياسي في ظل " الاحتلال الإسرائيلي" (129-148)

[1]د. بهاء الدين عبد ربه خلف الله ، [2]د. عبد الفتاح محمد الفرجاني

[1]باحث سياسي، فلسطين، [2]باحث وأكاديمي غير متفرغ، فلسطين

The role of Palestinian women in social and political change Under the Israeli occupation

[1]Dr. bahaaeldeen A. khalafallh, [2]Dr. Abed elfatah Mohammed Ali elfrjani

[1]Researcher, Palestine, bahaaeldeenkh71@gmail.com

[2]Researcher, Palestine, abedelfetahf2@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي والسياسي سيما في ظل "الاحتلال الإسرائيلي" والتصدي له، وأهم الإشكاليات ما تأثير وجود الاحتلال على دور المرأة الفلسطينية في التغير الاجتماعي والسياسي، وأهم النتائج المتوصل اليها ضعف المرأة الفلسطينية في عملية التغيير، وعليه اوصت الدراسة بالعمل على بناء رؤية استراتيجية واضحة من اجل إتاحة المجال للمرأة الفلسطينية من اجل المساهمة في عملية التغيير.

كلمات مفتاحية: التغيير، التغيير الاجتماعي، التغيير السياسي.

Abstract:

The study aimed to know the role of Palestinian women in social and political change, especially in light of the occupation and addressing it, and the most important results reached are the weakness of Palestinian women in the change process, and accordingly the study recommended working on building a clear strategic vision in order to allow Palestinian women to contribute to the change process.

Keywords: change, social change, political change.

مقدمة:

تقدم المرأة كثير من التضحيات من اجل اصلاح الأسرة والمجتمع، ومنهن من تتعرض لكثير من الصعوبات من اجل هذا التغيير، سيما المرأة الفلسطينية التي تقدم التضحيات الكثيرة والقاسية من اجل التغيير في الحياة الاجتماعية والسياسية في ظل وجود "الاحتلال الإسرائيلي" وحالة التردي التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فالمرأة الفلسطينية اعتقلت واستشهدت وفقدت احبة ومعيل، وكثير منهن حافظن على اسرهن من اجل بناء وتغير المجتمع والسياسية المتبعة داخل المجتمع. كما انها انخرطت في سوق العمل وتقلدت المناصب من اجل التغيير الاجتماعي والسياسي رغم الصعوبات التي تواجهها في ظل "الاحتلال الإسرائيلي".

مشكلة الدراسة:

تُعتبر المرأة عنصرًا مهما في الحياة الاجتماعية والسياسية سيما المرأة الفلسطينية بسبب الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني وحالة التباين والوهن التي تشهدها الحالة الفلسطينية، لذا جاءت دراستنا من أجل المعرفة والوصول إلى أهمية المرأة الفلسطينية في عملية التغيير الاجتماعي و السياسي، حيث نسعى إلى إبراز دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي والسياسي في ومواجهة التحديات والمعيقات، ونظرًا لما يعانيه الواقع الفلسطيني من مشكلات اجتماعية و اقتصادية وسياسية جاءت هذه الدراسة لتطرح فكرة إيجاد دور المرأة الفلسطينية في التغيير؛ نتاج ذلك تبلورت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي :

ما دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي السياسي في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما تأثير" الاحتلال الإسرائيلي" على دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي السياسي؟

2 -ما هو دور المرأة الفلسطينية في مواجهة تحديات التغيير الاجتماعي والسياسي؟

3- ما هي التداعيات على الواقع الفلسطيني في ضوء دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي السياسي؟

أهمية الدراسة:

1. ابراز دور المرأة في مواجهة الكوارث والابتكارات لذا يفتح دور المرأة في المشاركة السياسية آفاق واسعة ومعرفية

2.اكتساب وتحسين المهارات النسوية منها التكنولوجية والفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية أمام المجتمع لمواجهة التحديات والمعيقات .

3. رفع مستوى الوعي لدى المرأة الفلسطينية المجتمع.

أهداف الدراسة :

1. التصدي الى ممارسات "الاحتلال الإسرائيلي" التي تواجه دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي والسياسي.
2. توضيح وإبراز دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي والسياسي.
3. تقديم الدعم الاجتماعي والسياسي للمرأة الفلسطينية في مواجهة تحديات "الاحتلال الاسرائيلي" .

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي 2- المنهج الوصفي.

مصطلحات الدراسة:

1- التغيير السياسي:

يُعتبر التغيير السياسي ضمن التحولات التي تتعرض لها البنية السياسية في المجتمع، فهو الانتقال من حالة الى حالة من حالة استبدادية الى ديمقراطية ورشيدة، وتُؤثر على موازين القوى السياسية بحيث يعتبر توزيعها صلاحياتها من جديد ضمن إطار ديمقراطي وشفاف.

2- التغيير الاجتماعي:

يتمثل التغيير الاجتماعي في مفهوم يرتبط بالمجتمع وعلم الاجتماع، ويشير الى التغيير المستمر والمستدام في المجتمع، بسبب تأثير ودخول مجموعة من العوامل الاجتماعية حيث تعتمد على مجموعة من الأفكار والنظريات والآراء والايديولوجيات التي يتميز بها مجتمع عن الاخر.

تأصيل نظري:

تعمل المنظمات في ظل ظروف تتسم بالتغيير المستمر سواء أكانت هذه المتغيرات سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، او تكنولوجية، وهي المتغيرات التي أدت إلى إفراز ظاهرة العولمة، وما ترتب عليها من انفتاح ، الأمر الذي أدى إلى ضغوطات على هذه المنظمات وعلى اداراتها حتى أصبحت تبذل جهود لإحداث عمليات التغيير، الا ان هذه الجهد تذهب وتهدر نتيجة لعدة عوامل أهمها وأكثرها صعوبة هو المقاومة التي يظهرها العاملون نحو التغيير؛ واحياناً تؤدي إلى تقويض وإحباط برامج التغيير الهادفة، المر الذي أظهر الحاجة الماسة إلى وجود قيادة قادرة على العمل والتفكير وتبني إدارة التغيير الاستراتيجي(البدارين، القواسمة، 2013، 24-25).

وفي ذات السياق، سعت المرأة الفلسطينية الى القيام بدورها إمراه تساهم في عملية التغيير، وكان وجود الاحتلال الإسرائيلي، عاملاً مهماً في مقاومتها في عملية التغيير رغم التحديات والمعيقات التي تواجهها، كما وكان عامل الفقر وزيادة نسبة البطالة من ضمن العوامل التي ساهمت في تعزيز وتمكين دور المرأة في ذلك، بالإضافة الى ظاهرة التحول الرقمي والتكنولوجيا

وما صحابها من تغيرات في مستوى وأداء المرأة في المساهمة في عملية التغيير، والتفاعل مع المنظمات والمؤسسات الاهلية وغير الاهلية والحكومية ايضاً.

أقر المؤتمر العالمي الرابع (بيجين 1995) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية، والتزمت بذلك العديد من الدول لكن ما زال وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة بباقي دول العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، وإذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس النيابية في الدول العربية تُعد ادنى النسب بحيث لا تسمح تولى المرأة مناصب قضائية وعدد النساء في المناصب القيادية محدود وشبه معدوم(شلق، 2017)، وعلى ضوء ما سبق، على الرغم من الحداثة والتطور والفهم والمعرفة التي يعيشها العالم بشكل عام سيما الوطن العربي والإسلامي، إلا أنه ما زالت الحرية السياسية والاجتماعية للمرأة محدودة وتحت الرقابة والسيطرة، ومحدودية قدرتها على المقاومة والنضال من اجل التغيير السياسي والاجتماعي و حريات حقوق الإنسان، وعلى المرأة أن تجمع بين هويتها ومقاومتها من اجل التغيير؛ لذا يتوجب عليها الانخراط في الاعمال المدنية والاجتماعية والسياسية ومشاركتها مع الرجل من أجل تغيير رؤية الاخرين تجاه المرأة وهذا يتطلب تغيير في الفكر والأداء والمقاومة والنضال من اجل ذلك.

إن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة تلزمه مشاركة مجتمعية شاملة، حيث تكون البداية في المقاربة لهذا، وبذلك يتطلب الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة من خلال ثلاث مقاربات، أولها النوع الاجتماعي وإشكاليته هي المرأة كونها هي الضحية الأولى للفقر والبطالة والأمية وضعف المشاركة السياسية بشكل عام وبالتالي يتم تجاوز الفجوة بين الرجل والمرأة في عملية التغيير (شلهوب، 2010).

وعليه، يجب العمل باتجاه تعزيز دور المرأة في أهمية صنع القرار وحل النزاعات وصقلها اجتماعياً وسياسياً، وبناء مجتمع جديد ومتطور يحقق التنمية المستدامة بمشاركة المرأة وإعطائها نصيبها من عملية التغيير ومشاركتها في مؤسسات السلطة في كافة المستويات سيما صناعة القرار، فعملية التمكين لا زلت تشكل تحدي كبير تواجه المرأة لتحقيق التنمية.

المشاركة البرلمانية:

تُعد فاعلية السلطة التشريعية من أهم المقاييس التي يقاس بها فاعلية النظم السياسية في أي دولة لأنها تتمثل في فاعلية إصدار القوانيين ولا تلتزم بها ومراقبة تنفيذها لأنها تمثل فاعلية تمثيل المواطنين في الحياة السياسية، وبالتحديد نسبة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية فهو امر ضروري لاكتمال تمتعها بالمواطنة ومراعاة حريتها العامة، ويُعد امر من الأمور المتعلقة بالديمقراطية في الدولة وقياس مدى المساواة في الحقوق والواجبات ومساهمة المرأة في الجانب التشريعي وهذا يتعلق بحقوقها بالمواطنة والحقوق الدستورية(على، وآخرين، 2017).

وفي ذات السياق، يحق للمرأة حق الانتخاب والمشاركة السياسية والاجتماعية ووجود المرأة في البرلمان وهي من أهم مؤسسات الدولة، ومن خلالها تساهم في تعزيز دور المرأة في المجتمع وبالتالي في صنع القرار، وتعزيز حق المواطنة حتى وان كانت نسبة وجود النساء العربيات في البرلمانات ليست بالنسبة المطلوبة نسبة بعد النساء في المجتمع، بكن تبقى نسبة

تستطيع من خلالها المرأة الحفاظ على مكانتها السياسية والاجتماعية وفتح المجال لجيل قادم من ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية والقانونية.

المبحث الأول

تأثير "الاحتلال الإسرائيلي" على دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي السياسي.

المطلب الأول

دور المرأة الفلسطينية السياسي:

شاركت النساء الفلسطينيات تاريخيًا في مختلف مراحل حركات التحرر ومناهضة الاستعمار، في العالم العربي، لم ينتج عنه حضور بارز للمرأة في مناصب القيادة والحكم، حتى بعد التحرر والاستقلال، ويمكن القول أيضاً إن التقدم الذي نالته واحرزته المرأة نتيجة انخراطها في الحركات التحرر ومنها اليسارية والقومية العربية تراجع بشدة، على المستوى الاجتماعي (مؤسسة إيبرت، 2018، 13-14) وفي السياق ذاته، شاركت المرأة الفلسطينية في كافة أنواع النضال والمواجهة السياسية والاجتماعية حتى والعسكرية منها، وكانت المرأة الفلسطينية في مقدمة المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي فقدمت شهداء وهي ايضاً باتت شهيدة من اجل التغيير السياسي والاجتماعي الذي كان يواجه صعوبة شديدة من قبل الاحتلال الإسرائيلي رغم كل ما تعرضت له مما سبق ذكره، إلا انها مازال تحافظ على النسيج الاجتماعي والسياسي وحماية الاسرة.

يعتبر "الاحتلال الإسرائيلي" كافة أنواع المقاومة والمواجهة الفلسطينية إرهابًا وعنفًا، ومن يقوم بذلك هم إرهابيون، فصورة المرأة التي يصورها وينقلها "الاحتلال الإسرائيلي"، تظهرها ككائن لا انساني، وبعيدة كل البعد عن أية عناصر أنثوية وتجعل صعوبة التجانس مع هذه الكائنات على حسب اعتقادها، فيصور الاحتلال المرأة الفلسطينية على انها متزمتة وبدائية وقاتمة وارهابية، فتصور إسرائيل المرأة الفلسطينية المطالبة بالتغيير انها إرهابية إسلامية سواء عن طريق سلاحها او رحمها لانجاب الأطفال ليصبحوا في المستقبل مقاومين للاحتلال مؤسسة (إيبرت، 2018، 32-33). وعليه، تسعى سلطات "الاحتلال الإسرائيلي" لنشر صورة المرأة الفلسطينية على انها بدائية وأيضا مضطهدة ولهذا لجأت الى العنف وضحية مجتمع ذكوري وأبوي وهي تحتاج الى تأهيل ومساندة ليكي تنهض بذاتها من خلال الانفتاح على الغرب حتى تبعدها عن حالة العنف والإرهاب حسب اعتقاد "الاحتلال الإسرائيلي"، وذلك تشوه صورة المرأة المناضلة المطالبة بالتغيير السياسي والاجتماعي، وإتاحة الفرصة لذلك من خلال عدم القيود المفروضة على الفلسطينيين وأماكن سكناهم.

المطلب الثاني

المرأة الفلسطينية والتغيير

ينظر الى المرأة في عالمنا العربي والإسلامي سيما الفلسطيني على ان المرأة دونية التفكير والقدرات العقلية والجسدية والفكرية، مقارنة مع قدرات الرجل وهذا من أسباب اضطهاد المرأة وحرمانها من المشاركة في المجال العام كالانخراط في

المؤسسات السياسة والتعليمية والاقتصادية وعليه فاضطهاد المرأة ينبع من المنظومة الثقافية والقوانيين التي لا تنصف المرأة، فالليبرالية النسوية تؤكد على ان المرأة تمتلك قدرات عقلية مساوية للرجل وان انهاء اضطهاد المرأة سيكون من خلال تغيير القوانيين والمفاهيم الثقافية التي تحط من مكانة وقيمة المرأة، وإتاحة الفرصة ودمجها في العمل في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والتنموية، والعمل على انهاء تهميشها وهذا سوف يساعد المرأة على تلبية حاجاتها من مأكل وملبس ومسكن؛ وهذا يعني التخلص والتخفيف من حدة الفقر وانعكاساته المختلفة على المرأة من كافة النواحي منها النفسية والصحية والاجتماعية والسياسية من خلال المشروعات المدرة بالنفع والعائد المادي على المرأة واسرتها وهذا يعزز من انتاج المرأة في المجتمع والمساهمة في العملية التنمية(جعفري، 2012،79).

وفي ذات السياق، ينظر الى المرأة انها شريك مهم في العملية التنموية من خلا التغيير الاجتماعي والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية التي تتعلق بالمجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات الاهلية وغير الحكومية، حتى وان لبت تلك الأنشطة الحد الأدنى من مستوى المعيشة لدى المرأة والاسر التي تعيلها النساء، فهناك أُسر كثير تعيلها نساء لأسباب كثيرة منها فقدان رب الاسرة في الحروب او ترملها او هجرته او ما شابه ذلك، وان التنمية يمكن ان تكون منقوصة دون مشاركة المرأة لأنها تشكل شريحة كبيرة في المجتمع، وهذا يجعل المرأة انها شريكة في المجتمع وبناؤه وقادرة على العطاء مثل الرجل وان لم تكن بالنسبة المطلوبة التي يقدمها الرجل في المجتمع واعباء العمل الشاقة. وهذا يعني المساواة في بعض الأمور منها الحقوق والواجبات وهذا يساعد ويساهم في خطط نسوية مجتمعية وسياسية مفيدة للمجتمع، دون شعور المرأة بانها تمتلط طاقة سلبية دوما تمنعها من العمل والتنمية المستدامة جنبا الى جنب مع الرجل في التغيير الاجتماعي والسياسي.

وتميزت المرأة الفلسطينية بدورها الاجتماعي من خلال مساعدة أسر الشهداء والمناضلين عبر الجمعيات النسائية، فلم تنل المرأة الثقافة والتعليم الكاف، بالإضافة الى دورها السياسي من خلال المشاركة بالمظاهرات والاحتجاجات والاضرابات والاعتصامات والحاقها بالأحزاب السياسية والتنظيمية فكانت تدعم التنظيمات من خلال تقديم الدعم اللوجستي لهم واطلاعهم على ما يجري من حولهم (القطب، 2012، 28-29).

وفي السياق ذاته، برز دور المرأة الفلسطينية في المشاركة الفعالة لمواجهة المحتل ومقاومته وذلك بدعم المقاومين والمناضلين من اجل الحرية، وتعرضت للفقر والعوز وضحت بالكثير من ممتلكاتها وحياتها حتى تقدم للمجتمع وتسعى للتغيير، كما قامت بشرائح الدعم العسكري من ثروتها وصيغتها الخاصة أي الذهب الذي حصلت عليه يوم زفافها، فوقفت جانب الرجل جنبًا إلى جنب ونالت الشهادة وتعرضت للاعتقال وللضرب وقدمت الكثير من اجل المجتمع سياسيًا واجتماعياً.

المطلب الثالث

التحديات والعقبات التي واجهت المرأة من قبل "الاحتلال الإسرائيلي"

تدرك المرأة الفلسطينية أهمية مكانتها ودورها في عملية التغيير السياسي والاجتماعي داخل المجتمع سيما ان المجتمع الفلسطيني يتعرض دومًا للقمع والاضطهاد والقتل والتهجير وينال المرأة من كل هذا، فأبت وقاومت وواجهت كل تلك

التحديات، فشاركت المرأة في كافة أشكال النضال منذ احتلال فلسطين التاريخية، حتى الوقت الحالي، وتواجه الاحتلال بكافة طاقاتها وقدرتها من اجل التغيير.

كان "للاحتلال" أساليب المقاومة أثر على مشاركة المرأة في التغيير، فعسكرة المواجهة وتغيير أساليب المقاومة، أدت إلى تراجع دور الحركة الجماهيرية بصفة عامة، ومشاركة المرأة بصفة خاصة، بحيث انحصرت المشاركة والتغيير في الفئات السياسية والاجتماعية والعسكرية المنتمية للأحزاب والحركات والتنظيمات (فرحات، 2012، 59). وعليه، تؤدي المرأة الفلسطينية دورًا مهمًا وحيويًا في المجتمع الفلسطيني من اجل التغيير السياسي والاجتماعي، فهو مجتمع متماسك وقوي يظهر ذلك من خلال قدرة المرأة على التربية والمواجهة في آن واحد، جعلها دوما في قلب المواجهة رغم إهمال دورها من قبل المجتمع وتماسك الاسرة يعزي الى قوة وقدرة المرأة الفلسطينية في التغيير. فلا أحد ينكر دورها في ذلك رغم اهمال البعض لها.

وعن التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية ان المشكلة ثقافية وليست اقتصادية او سياسية، على مدار 70 عامًا لم تقدم السياسة منجزات كبيرة على المستوى الفلسطيني بل على العكس قدمت تراجعات مقيتة واهدرت طاقاتنا في معارك جانبية وشكلية، المرأة الفلسطينية من منظور السياسة والمجتمع المدني أنجزت الكثير ولابد لها ان تبذل جهد أكبر من اجل المجتمع، والتغيرات الكبيرة والايجابية للمرأة لا يمكن ان تحدث بمعزل عن تحولات المجتمع بمعناها العميق والحقيقي وليس البراغماتي والشكلاني، وهذا يكشف حجم الخسارات الكبيرة التي وقعنا في شرك غوايتها وأقنعتها البراقة حتى الوطنية والتحررية (الربيعي، 2015).

وعلى ضوء ذلك، فالتحديات والأزمات التي تتعرض لها المرأة داخليًا ينعكس عليها في مواجهة الاحتلال وبالتالي يضعف من مواجهتها للتحديات التي تحول دون التغيير الاجتماعي والسياسي، فالمرأة مجني عليها من قبل "الاحتلال" حالها حال المجتمع الفلسطيني بأسرة.

لقد شاركت المرأة الفلسطينية في المسيرات والمظاهرات والاعتصامات الجماهيرية لأجل مصلحة الوطن ولأجل المرأة، وكانت قيادية في هذه الفعاليات وجابهت الاحتلال الإسرائيلي بكل ما تملك من عزم وقوة وإرادة، فشاركت في كافة الفعاليات المناهضة وهتفت ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي، فكانت هذه الوسيلة الأقوى التي تمتلكها (فرحات، 2021، 93).

ويستدل مما سبق، أن المرأة أصبحت جزء مشارك ومهم في المجتمع والحياة السياسية الفلسطينية، ولو بالشكل البسيط مقارنة بالرجل الذي يملك زمام الأمور في الأغلب، وبالتالي أصبح دور المرأة في الكفاح والمطالبة بحقوقها مشروعة سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، وعلى الرغم من كفاح المرأة ونضالها جنباً إلى جنب إلى الرجل في مواجهة الاحتلال والكفاح من أجل الحرية، إلا أن مشاركتها وتمثيلها في الحياة السياسية وصناعة القرار ما زالت ضعيفة وشبه مهمشة وهذا يؤدي إلى ابعادها عن صناعة القرار او المشاركة فيه أو ربما الاطلاع عليه قبل اتخاذه.

المبحث الأول

دور المرأة الفلسطينية في مواجهة تحديات التغيير الاجتماعي والسياسي

المطلب الأول

التحديات الاجتماعية

لا تزال المرأة الفلسطينية تعمل وتجاهد وتقاوم "الاحتلال الإسرائيلي" في كافة المجالات وجميع اشكال المقاومة، حيث لا تزال تعاني من وجوده وهذا يتطلب بذل جهد كبير لمواجهة التحديات الداخلية الفلسطينية الى جانب مواجهة التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية في التغير الاجتماعي والسياسي في ظل وجود محتل لا يتيح الفرصة لاي نوع من التصدي لأشكال المواجهة والمقاومة بكافة اشكالها.

وعن ذلك، قالت امين سر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، منى الخليلي، إن المرأة الفلسطينية تناضل نضالًا مزدوجًا في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي، وهي شريكة في النضال الذي يحول الاحتلال أمام تقدمها (الأخرس، 2021)، لم يقتصر دور المرأة على العمل السياسي فحسب، بل خاضت دورًا نضاليًا على الصعيد الاجتماعي لإحقاقها حقوقها الاجتماعية المسلوبة، إلا أن هذا الدور لم يبرز حيث غلب الجانب السياسي على الاجتماعي نتيجة للظروف السياسية التي تعيشها القضية الفلسطينية، حيث نشأت جمعيات نسوية تمزج في عملها بين السياسي والاجتماعي، واتخذت جمعيات المرأة طابعًا خيريًا، ليكون غطاء لعملها السياسي (سلامة، 2009، 13).

وعلى ضوء ذلك، فتجد المرأة الفلسطينية صعوبات داخلية وخارجية، عند انتمائها إلى إحدى التنظيمات كونها تعيش في مجتمع محافظ وبذلك تحد الاسرة من نشاطها ومراقبة تصرفاتها؛ بالإضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي ما قد يسببه لها من مضايقات تساهم في الحد والتقليل من عملية التغيير السياسي والاجتماعي، او المشاركة والمساهمة في التغيير والمقاومة ورفض الظلم والاضطهاد الذي يقع على المجتمع الفلسطيني وهي جزء منه.

ويوجد شعور وأمل لدى المرأة الفلسطينية في تكوين دولة فلسطينية قد تساهم فيها، وان الشعب الفلسطيني يستطيع ان يكون له دور أساسي في تحديد مصيره واماله في المستقبل، من خلال انخراط المرأة الاجتماعي والسياسي بشكل أكبر في الحياة الاجتماعية والسياسية مع ما يواجه هذا الدور من صعوبة وغنما بخطى مستمرة وامال عريضة للمستقبل (عساف، 2002، 544).

لم تلتزم السلطة الفلسطينية بقرار المجلس المركزي الفلسطيني الصادر في آذار بزيادة نسبة الكوتا إلى 30%، الذي أكد عليه المجلس في جلسته المنعقدة في 2018/1/16، حيث قرر وضع آليات وأدوات لتنفيذ القرارات بتمثيل المرأة في جميع المؤسسات، واقتصرت نسبتها في اللجنة التنفيذية على امرأة واحدة، وبواقع 6.6%، في حين بلغت عضوية المرأة في المجلس المركزي4%، كما انعدم ترافق تبني الكوتا في قوانيين الانتخابات مع تبني سياسات وتدابير تؤدي الى احداث التغيير الاجتماعي ولنتكون قادرة على تحقيق أهدافها (عريقات، 2020، 3-4). وبالتالي، تواجه المرأة الفلسطينية

عقبات داخلية وخارجية فالأولى ضمن وجودها في مؤسسات الدولة التي تسعى من خلال القدرة على التغيير السياسي والاجتماعي، والامر الاخر تواجه غطرسة الاحتلال الاسرائيلي بكافة أشكاله. كما يتم التغيير من داخل المؤسسات الرسمية والوظائف العامة والمجالس المحلية، ومن خلال المؤسسات غير الرسمية بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والنقابات الاتحادية والأحزاب السياسية.

لقد أصبحت قضية النهوض بالمرأة والاهتمام بقضاياها، من أجل تمكينها من أداء دورها الفاعل وجعلها شريكًا فاعلًا في تنمية المجتمع، لذا بذلت المرأة جهودًا من أجل تحسن أوضاعها وترتيب حياتها الاجتماعية والاسرية لإزالة العقبات ومواجهة التحديات التي تواجهها داخل المجتمع وخارجيه على صعيد "الاحتلال الإسرائيلي"، وأصبحت تلجا الى مؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات حكومية وغير الحكومية، حيث أصبحت تلك المؤسسات أحد الآليات لطرح اهتمامات المرأة وقضاياها وتوفير الدعم للنهوض بالمرأة (فرحات، 2012، 112).

وفي السياق ذاته، أصبحت تسعى المرأة من خلال تلك الكيانات للعب دور في المجتمع من اجل التغيير السياسي والاجتماعي، رغم العقبات التي تواجهها سواء على الصعيد الداخلي المتمثل في الانقسام السياسي الفلسطيني، والأخر على الصعيد الخارجي المتمثل في الاحتلال الغاشم الذي ما زال يعيق تقدم المجتمع الفلسطيني ككل، حيث سعت من خلال ذلك للرقي بالمرأة وعدم تفضيل الرجل على المرأة.

المطلب الثاني

التحديات السياسية

بالرغم مما تميزت به المرأة الفلسطينية من دور ونشاط في المشاركة السياسية قياساً بنظيرتها المرأة العربية نظراً لخصوصية واقع الشعب الفلسطيني، إلا أنها ما زالت تشترك معها في التقدم البطيء على صعيد نيلها لحقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية المتساوية مع الرجل، حيث ان هناك معارضة قوية في المجتمع الفلسطيني تقف عائقاً أمام منح المرأة هذه الحقوق أو تطبيق المقر منها في القوانين والتحايل لسلبها حقوقها استناداً إلى منطلق الوصاية والسيطرة الذكورية المتوارث في عملية التنشئة الاجتماعية، لأن عملية التنشئة في المجتمع الفلسطيني قائمة على تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير إزاء المرأة مستندة إلى مفاهيم تقلل من شأن المرأة ومكانتها؛ وبالتالي تقف عائقاً أمام تقدير مكانتها واهمية مشاركتها، كما تأثرت المرأة دون غيرها من غياب نظام سياسي ديمقراطي يعني بتطوير المجتمع ويعمل على تفكيك البنى التقليدية والهياكل العشائرية والجهوية والولاءات العضوية، وهذا يسبب غياب دور المرأة على مستوى صنع القرار.(مراد، 2019).

على ضوء ما سبق، يكمن أحد أسباب العوائق التي تحول بين المرأة والتغيير في الحياة السياسية والاجتماعية، ذكورية المؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية وايضاً غياب الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، وزاد ذلك وجود الحدث الأهم الا وهو الانقسام السياسي، بالإضافة الى وجود الاحتلال الإسرائيلي، كما ان ضعف المؤسسات النسوية ومطالبتها بدورها في المشاركة في التغيير الاجتماعي والسياسي. حيث تُعد الأحزاب السياسية أهم المؤسسات التي يمكن أن تشارك فيها

المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، إطار رسمي يمكن المشاركة من خلاله وبالتالي هذا يصعد بالمرأة إلى مراكز صنع القرار، وترجمة ذلك على أرض الواقع مما يجعل المرأة أكثر درايةً وادراكاً بالتغيير الاجتماعي والسياسي، ومعالجة قضايا المرأة من خلال تلك المؤسسات والقنوات المهمة، وبذلك تحصل على وضع للمرأة أفضل وتمكنها من بناء علاقة قوية وإرساء قوة برلمانية وشرعية للمرأة داخل مؤسسات صناعة القرار.

المرأة الفلسطينية تتكيف مع الازمات والمعيقات:

تحدث فداء عبد الهادي ناصر، القائمة بالأعمال للمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، إن المرأة الفلسطينية تكيفت عبر الأجيال، بسلاسة، ليس فقط من أجل تجاوز الصعوبات، ولكن أيضاً من أجل تحقيق النماء والازدهار، وكانت الحركة النسوية النشطة من العلامات البارزة للقصة الفلسطينية، وفي مواجهة موجات من الأزمات والضغوطات اليومية وصدمات الصراع، طورت النساء الفلسطينيات مهارات التأقلم المنقذة للحياة، وتعلمن رعاية وتغذية أسرهن في أحلك الظروف، وحسب دائرة الإحصاء الفلسطينية، اكثر من عشر المنازل في فلسطين تعليها نساء، وأضافت تقول عن دور النساء في المجتمع:" وضعت النساء التعليم أولوية، فنسبة النساء الصغيرات اللائي يرتدن الجامعات أكثر من نسبة الذكور وحافظن على انهن اصبحن كاتبات وطبيبات وجامعيات وبرلمنيات ومقاومات وسياسات (الأمم المتحدة، 2021).

وعليه، غياب الديمقراطية والحرية السياسية والتعددية الحزبية، تساهم بشكل كبير في غياب دور المرأة الفلسطينية في عملية التغيير، ولم تر المرأة الفرصة من اجل المساهمة في التغيير دون المشاركة في العملية الديمقراطية والتي تتمثل اكبر أشكالها في العملية الانتخابية التي تجد فيها المرأة فيها كينونتها وهوينها النسوية، ومن اجل التغيير يجب ان تشارك في العملية السياسية التي توصلها إلى صناعة القرار والمساهمة في تعديل القوانين والتشريعات التي تجحف دور المرأة في العملية الديمقراطية حتى تساهم في مواجهة "الاحتلال الإسرائيلي"، لتوفير بيئة ومناخ مناسب لعمل المرأة الاجتماعي والسياسي وهذ يبدأ من حيث ينتهي الانقسام السياسي الفلسطيني.

وأكدت وكيلة وزارة الخارجية والمغتربين، امل جادو، أن النساء في فلسطين لا يزلن يواجهن الكثير من الصعوبات، وأوضحت أن المر شاق على أي امرأة في العالم، وبالنسبة للنساء في فلسطين فالمشكلة متفاقمة، ولديكم "الاحتلال الإسرائيلي" وسياساته وانتهاكاته لحقوق الانسان والمجتمع ككل، سيما النساء، لأننا نواجه عنفاً مزدوجاً، نواجه عنف الاحتلال المباشر الذي يواجه الفلسطينيين، وكل ما يحدث في سياق "الاحتلال الإسرائيلي"، هو قتالنا معه، نريد ان نرى نهايته، ونريد ان نكون جزء من المفاوضات التي ستقود للتحرير، لكن ثمة مسؤولية على عاتق الشعب الفلسطيني (الأمم المتحدة، 2021).

وعلى ضوء ذلك، لا تستطيع المرأة العمل على التغيير في ظل بيئة داخلية منقسمة وهشة، ويوجد هناك فجوة بين دور المرأة في عملية التغيير وواقعها السياسي والاجتماعي، وذلك يعود لوجود " الاحتلال الإسرائيلي"، الذي يضع العراقيل والمعوقات اما المجتمع الفلسطيني بشكل كامل وحتى امام القيادة الفلسطينية ذاتها، مما تعجز عن القيام بدورها بالشكل

المطلوب، غياب وحداوية وصلابة الموقف الفلسطيني في مواجهة " الاحتلال الإسرائيلي" يبقى العائق الرئيس اما التغيير السياسي والاجتماعي امام المجتمع الفلسطيني سيما المرأة.

المطلب الثالث

المعوقات التي تواجه المرأة الفلسطينية في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي

يوجد العديد من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني بشكل فاعل ومهم ومنها:

1- **معوقات تتعلق بالنشاطات النسوية: وتتمثل في التالي:**

أ-ضعف دور المرأة في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار.

ب-قلة الوعي المجتمعي بمفهوم المشاركة السياسية، الذي يعزز من الأنشطة النسائية في مسارها بشكل فاعل.

ت-عدم فهم النساء لحقوقهن ودورهن في المجتمع.

ث-محدودية اهتمام النساء بالمشاركة السياسية. والتغيير والتأثير.

ج-ضعف الثقة بالنفس لدى النساء للمشاركة في الحياة الاجتماعية السياسية، والتركيز على تخصصات وتوجهات معينة في تعليم المرأة (أبو زايده، 2020، 54).

وفي السياق ذاته، يكمن هناك إشكالية تتعلق بالمرأة نفسها دون التأثير والتأثر بعوامل بيئية أخري، وبالتالي عدم ثقة المرأة بقدرتها على المشاركة بالحياة السياسية حتى ولو لم تكن بالشكل المباشر كما اوضحنا في سياق التعريف بالمشاركة السياسية ومفهومها، ويعود ذلك الى قلة الوعي بالتنشئة السياسية والمجتمعية احياناً، والذي يخدم ويعزز من رؤية المرأة للحياة السياسية، واختزال دور المرأة في الوظيفة الأولى والرئيسية وهي الاسرة والتي تشكل مجتمع مهم بحد ذاته دون وعيها بذلك، الى جانب قلة الوعي بالأمور السياسية التي تعيشها البلاد والاكتفاء بالأمور النسوية والمجتمعية البعيدة كل البعد عن المشاركة السياسية وصنع القرار، بالإضافة الى عدم ثقتها بقدرتها على القيادة وتفضيلها لترك المجال مفتوح للرجل على أساس أنه هو الأكفأ والأجدر والأفضل لمثل هذه الأمور، وذلك يعود أحياناً لقلة الوعي وعدم الإدراك بالتوجهات الأساسية للحياة السياسية والمجتمعية، من خلال قلة المستوى التعليمي والثقافي نحو مفهوم المشاركة السياسية.

2- معوقات تتعلق بالتنظيمات والأحزاب السياسية، وتتمثل في الأمور التالية:

أ-محدودية المشاركة النسائية على مستوى القيادة وصناعة القرار.

ب-ضعف تأثير المرأة التي تتبوأ منصب قيادي في الأحزاب السياسية على برامج الأحزاب السياسية.

ج-إيلاء البرامج الوطنية اهتمام أكبر من البرامج الاجتماعية، وذلك يعود للواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني.

د-الأحزاب والفصائل لا تزال تتبنى المفهوم الذكوري، دون إتاحة الفرصة الحقيقة والفاعلة للمرأة في المشاركة السياسية. (أبو زايده، 2020، 55).

وعليه، يجب على الأحزاب إتاحة المجال أمام الحركة النسوية من أجل الوصول إلى مناصب تؤهلها للمشاركة المجتمعية والسياسية، وممارسة حقوقها كما أقرها الدين الإسلامي الذي لا يمنع مشاركة المرأة في أي مجال سواء عسكري وسياسي والمشاهد الإسلامية والتاريخية حافة بذلك، بالإضافة بحاجة إلى توجهات سواء قانونية أو سياسية تؤهل المرأة في المشاركة حتى من خلال الانتخابات داخل الأحزاب السياسية وترشيحهم لقيادة حزبية تؤهلها من الوصول إلى صنع القرار. فالسياسية هي انعكاس للمشاركة في الحياة السياسية بين الجنسين في كافة ميادين العمل.

بالرغم مما تميزت به المرأة الفلسطينية من دور ونشاط في المشاركة السياسية قياساً بنظيرتها المرأة العربية نظراً لخصوصية واقع الشعب الفلسطيني، إلا أنها ما زالت تشترك معها في التقدم البطيء على صعيد نيلها لحقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية المتساوية مع الرجل، حيث أن هناك معارضة قوية في المجتمع الفلسطيني تقف عائقاً أمام منح المرأة هذه الحقوق أو تطبيق المقر منها في القوانين والتحايل لسلبها حقوقها استناداً إلى منطلق الوصاية والسيطرة الذكورية المتوارث في عملية التنشئة الاجتماعية، لأن عملية التنشئة في المجتمع الفلسطيني قائمة على تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير إزاء المرأة مستندة إلى مفاهيم تقلل من شأن المرأة ومكانتها؛ وبالتالي تقف عائقاً أمام تقدير مكانتها وأهمية مشاركتها، كما تأثرت المرأة دون غيرها من غياب نظام سياسي ديمقراطي يعني بتطوير المجتمع ويعمل على تفكيك البنى التقليدية والهياكل العشائرية والجهوية والولاءات العضوية، وهذا يسبب غياب دور المرأة على مستوى صنع القرار (مراد،2019).

وعلى ضوء ما سبق، يكمن أحد أسباب العوائق التي تحول بين المرأة ومشاركتها السياسية، ذكورية المؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية وايضاً غياب الديموقراطية وحرية الرأي والتعبير، وزاد ذلك وجود الحدث الأهم الا وهو الانقسام السياسي، كما أن ضعف المؤسسات النسوية ومطالبتها بدورها في المشاركة في المشهد السياسي الفلسطيني. حيث تُعد الأحزاب السياسية أهم المؤسسات التي يمكن أن تشارك فيها المرأة في الحياة السياسية، إطار رسمي يمكن المشاركة من خلاله وبالتالي هذا يُصعد بها إلى مراكز صنع القرار، وترجمة ذلك على أرض الواقع مما يجعلها أكثر درايةً وادراكاً بالمشاركة السياسية، ومعالجة قضاياها من خلال تلك المؤسسات والقنوات المهمة، وبذلك تحصل على وضع أفضل يمكنها من بناء علاقة قوية باتجاه إرساء قوة برلمانية وشرعية لها داخل مؤسسات صناعة القرار.

ان القوانين الفلسطينية وخاصة القانون الأساسي، توفر المساواة لجميع الأشخاص داخل المجتمع، إلا أنه في الواقع يوجد إقصاء واضح لدور المرأة في المشاركة في عمليات صنع القرار وإدارة الأزمات وصنع السلام، من الأمثلة على ذلك أنها حُرمت من المساهمة في عمليات المصالحة الوطنية لإنهاء الانقسام، وهذا يدل على العقلية الذكورية، التي ما زالت تسيطر على المجتمع الفلسطيني، وتنعكس قلة التطبيق لهذه القوانين على مستوى الممارسات اليومية، حيث يتم التعامل مع العديد من المشاكل التي تواجهها النساء بشكل مجتمعي، وحلها قبل الوصول للمحاكم، مما يؤدي إلى استسلام المرأة وتخليها عن

حقوقها، وعلى الجانب الآخر يبقى الاحتلال العائق الأكبر الذي يحول دون ذلك، ويمنعها من هذا التغيير السياسي والاجتماعي.

المبحث الثالث

تداعيات دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي السياسي على الواقع الفلسطيني

تستمر المرأة الفلسطينية في النضال بكافة أشكاله، ويستمر أيضًا تزايد الجمعيات والمؤسسات النسوية المطالبة بالتغيير الاجتماعي والسياسي واتسعت خدماتها في تلبية الاحتياجات المجتمعية رغم قمع "الاحتلال الإسرائيلي"، حيث حملت المرأة ومؤسساتها أعباء محو الامية والجهل السياسي وتأهيل العديد من النساء من خلال المؤسسات والجمعيات وتعليمهن والفاظ على النسيج الاجتماعي ومساعدتهن اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا واحفاظ على الهوية الاجتماعية والسياسية. ويعتبر الدور الذي تقوم به المرأة في ظل "الاحتلال الإسرائيلي" سببا في التأييد والالتفاف الشعبي فكانت مشاركتها في التغيير الاجتماعي والسياسي نقطة تحول في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

وحسب ما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي 1325 المتعلق بحقوق المرأة ودورها في التغيير الاجتماعي والسياسي، وهو قرار صدر عن في جلسته 4213بتاريخ 2000/10/31، وحتى نتمكن من تطبيق القرار علينا استعراض أثر الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية في حياة المرأة الفلسطينية، ومناهضة النزعة الشمولية والتي تهدف ليس فقط إلى تشيء المرأة الفلسطينية؛ بل إلى إعادة انتاج تهميشها أيضاً من خلال السيطرة عليها، ومن ثم السيطرة على مراكز القوى، من خلال محاولة فهم وتفسير موقع المرأة الفلسطينية من حيث التحديات والمعيقات والقوى المؤثرة على حياتها السياسية والاجتماعية ابتداء من الحياة اليومية وصولاً إلى الحياة السياسية، كما تتطلب فهماً للواقع التاريخي الذي سببتها موجات القمع المتعاقبة وتبعاتها على المرأة الفلسطينية حيث اضعاف أو تمكين المرأة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي(شلهوب، 2010.

المطلب الأول

الدور النضالي للمرأة:

من المؤثرات على دور المرأة الفلسطينية في التغيير الاجتماعي والسياسي اتسمت بالإيجابية والسلبية على المرأة من خلال:

1-الجانب السلبي:

أ-إن تجربة الاندماج بين الأطر النسوية وفصائلها السياسية، أظهرت جانبًا سلبياً وهو السيطرة القيادية الذكورية،

ب-يعتبر الفصيل السياسي هو الذي يملي على الاطر النسوية البرامج المراد اتباعها داخل الإطار النسوي نفسه، مما أفقد الإطار النسوي الاستقلالية وتقليص الصلاحيات ادي الى الشعور بالنزعة الذكورية.

تميزت المؤسسات النسوية بافتقارها إلى رؤية نسوية محددة وواضحة، حيث تطرح برامج واجندات غير مرتبطة بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تمر به المرأة الفلسطينية، كما انها عملت على طرح البرامج والاجندات التي تتلاءم مع شروط الممولين، والمشاريع الحاجات الأساسية للمرأة الريفية والتي تعيش في المخيمات، حيث أصبحت تركز على تشجيع مساواة المرأة من خلال مشاريع النوع الاجتماعي (جعفري، 2012، 62)، وعلى ضوء ذلك، تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية الاليات التي تتعلق بشؤون المرأة وساهمت في تشكيل دوائر حكومية وغير الحكومية بالتوافق مع برامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بهدف توفير وتعزيز ورفع مستوى الوعي عندها والعمل على توفير الاحصائيات عند صناع القرار والمسؤولين من اجل تطوير أوضاع المرأة الفلسطينية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية

2-الجانب الإيجابي:

أ-ارتفاع مستوى التنسيق بين الأطر النسوية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية.

ب-زيادة الاهتمام بالتعبئة السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال توسيع دائرة النشر النسوي.

ت-احياء اليوم العالمي للمرأة ضمن أوساط نسائية وجماهيرية عريضة (بركة، 2016، 48-49).

المطلب الثاني

المرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة

تعيش المرأة الفلسطينية حياة صعبة وقاسية ومتنوعة في ظل "الاحتلال الإسرائيلي" في ظل مفاهيم اجتماعية تحد من مكانتها داخل الاسرة والمجتمع، ويعود ذلك إلى التمييز الاجتماعي القائم على أساس الجنس، حيث تتحكم الثقافة والتقاليد والدين والقوانين والعرف في واقع المرأة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، مما يحد ويهمش من دورها وحالتها داخل المجتمع كفرد له حقوق وعليه واجبات أسوة بالرجل، ولعل التغيير الذي يحدث في السلوك الاجتماعي والسياسي سببه التعليم وانتشاره داخل الأرض المحتلة، حيث كانت الأوضاع التعليمية لها دور على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وله انعكاسه على الواقع الفلسطيني عموماً(زملط، 2015، 606)، وفي السياق ذاته، على الرغم ان المرأة تلتحق بالتعليم من اجل التغيير والتحسين من حالتها وذلك يعود على المجتمع بشكل عام، الا انه كانت هناك صعوبات وهذه حالة طبيعية قد تواجه كل انسان بغض النظر عن جنسه، وذلك من خلال تجربة المرأة الفلسطينية مع الواقع الاجتماعي والثقافي في ظل الاحتلال الإسرائيلي التي أضفت خصوصية على الواقع الفلسطيني نضجاً اجتماعيا وسياسياً ووعياً جعلته يتميز عن باقي المجتمعات الأخرى سيما العربية والإسلامية، والظروف التي تمر بها المرأة الفلسطينية تجعلها تشارك في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وأيضاً الواقع الفلسطيني مما زاد الوعي الاجتماعي والسياسي عندها.

المطلب الثالث

واقع المرأة الفلسطينية في المجتمع

في أحدث اصدار للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات 2021، فأن نسبة الأفراد المشاركين في القوى العاملة(15 عامًا فأكثر) 16.1 من الإناث و65.1 من الذكور، ومعدل البطالة للأفراد 40.1 من الإناث و 22.5 من الذكور، ونسبة الفقر بين الافراد وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهرية في 2017، كان للإناث 29.7، والذكور 28.8، اما التوزيع النسبي للأعضاء في الهيئات المحلية 2020 فكان 20.0 اناث، و80.0 للذكور، والتوزيع النسبي لرؤساء الهيئات المحلية 1.8 اناث، 98.2 للذكور، التوزيع النسبي للسفراء في 2020 للإناث 10.8 و89.2 للذكور، ورؤساء مجالس الطلبة 4.3اناث، 95.7 ذكور، ومن القضاة 19.2 اناث و 80.8 للذكور، والتوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر)حسب الحالة التعليمية والجنس 2020 فان الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى الذكور 15.3 والاناث 18.7، والمجلس المركزي 94.3 ذكور و 5.7 اناث، والمجلس الوطني 89.1 ذكور 10.9 اناث والمحافظين 6.3 اناث و 93.8 ذكور وأعضاء مجلس الوزراء في الحكومة 87.5 ذكور 12.5 اناث(الأخرس، 2021)، وعلى ضوء ذلك، بالإشارة الى الاحصائيات الانفة الذكر يتضح ان الهيمنة الذكورية في مختلف المؤسسات الخاصة والعامة، تجعل المرأة الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي، دون وصولها لصناعة القرار من اجل المساهمة في التغيير الاجتماعي والسياسي، بالإضافة الى ضعف وهشاشة الحاضنة الاجتماعية والسياسية لها التي تمكنها من عملية التغيير، وتقصير دور المؤسسات والجمعيات النسوية في تثقيفها اجتماعيا وسياسيًا من اجل اتخاذ القرار الذي بدوره يعزز مكانتها وصقل الشخصية النسوية في المجتمع الفلسطيني وانعكاسه على الواقع.

1- تداعيات دور المرأة الفلسطينية في المجتمع:

يفرض "الاحتلال الإسرائيلي" على المجتمع الفلسطيني قيود صعبة وكثيرة، سيما المرأة منذ عام 1948 حيث تعيش الاخيرة حياة مختلفة عن باقي النساء، وبالتالي طالت هذه القيود جميع جوانب الحياة عند المرأة الفلسطينية من خلال الشخصية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما جعل حياتها أنموذجاً فريداً مختلفاً عن سواه، وهو أشد صعوبة وأكثر قساوة إلا ان تلك الظروف كلها لم تكسر عزيمتها، ولم تتمكن من النيل من صمودها، بل سطرت بصبرها ومواقفها صورة عظيمة للمرأة الفلسطينية، وبذلك تكون مسؤولة عن بناء مجتمع بأكمله(الجمل، 2012، 14).

وعلى ضوء ذلك، جعلت كل هذه التحديات والصعوبات التي تمر بها المرأة الفلسطينية تقاوم بكافة أشكال الأدوات والأساليب من اجل الوصول الى حياة أفضل، فالحياة الصعبة التي أوجدها المحتل جعلت من المرأة الفلسطينية صلبه أمام كل ما سبق، والالتحاق بالمقاومة من اجل التغيير الاجتماعي والسياسي، فأصبحت دوما جاهزة للتحدي كما أصبحت على خط المواجهة دوماً.

ومع التطور الثقافي والعلمي والتكنولوجي في المجتمع الفلسطيني، أصبح للمرأة دوراً واضحاً في التنمية، ومشاركة فعالة في جوانب عده وأبرزها:

أ–التعليم، حيث تشارك في مؤسسات التعليم والتدريس في إدارة مؤسسات تعليمية.

ب–المشاركة في العمل المجتمعي والمؤسسات الأهلية، حيث شاركت في العمل التطوعي والنقابي والصحي والثقافي والتنموي من خلال المؤسسات الاهلية والجمعيات النسوية.

ت–المشاركة السياسية، وتبين ذلك من خلال مشاركتها في الانتخابات والورشات والندوات (الجمل، 2012، 15).

ارتفع دليل التكافؤ في الجامعات في ميله أكثر لصالح الإناث، حيث بلغ 1.65 في العام 2021/2020؛ بينما كان 1.38 في 2011/2010، هيمنة واضحة للطالبات الملتحقات في التعليم العالي في تخصصات الصحة والرفاه والأعمال والإدارة والقانون والتعليم، حيث بلغت نسبة الخريجين من الاناث63% من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، و30% خريجات في تخصص الأعمال والإدارة والقانون(مركز الإحصاء الفلسطيني، 2022، 34–37)، وعليه أن نسبة المرأة الفلسطينية حسب الاحصائيات الواردة عن مركز الإحصاء الفلسطيني، قد تساهم في التغيير اذا اتيحت لها الظروف السياسية والاجتماعية دون تدخل " الاحتلال الإسرائيلي" وبانتهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، مما يساهم في دفع عجلة التغيير السياسي والاجتماعي بالاتجاه الصحيح.

الناظر في التاريخ الفلسطيني يجد أن المرأة ظلت على الدوام حاضرةً وفاعلةً في الأوقات السياسية والاجتماعية والوطنية الحاسمة، بيد أنها كانت مضطرة إلى التعامل مع التوترات ما بين العمل النسوي والعمل القومي والنضال المناهض للاحتلال الإسرائيلي (هواري، 2019).

وفي ذات السياق، على الرغم من كل المشاركات والمحاولات التي تقوم بها المرأة الفلسطينية من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، حيث تواجه انقساماً كبير ومتبايناً في النسيج داخل المجتمع الفلسطيني إلا أنها بقيت مهمشة في كثير من المجالات سيما السياسية منها، ولم تسعفها المحاولات الجمة التي تقوم بها من أجل تنشيط دور المرأة في المجتمع، حيث بقي اندماج المرأة الفلسطينية في مؤسسات التغيير أي مؤسسات صنع القرار وأصحاب السيادة لا يزال سطحياً لا تأثير قوي له في المجالات السياسية والاجتماعية.

الخاتمة:

ساهم وجود "الاحتلال الإسرائيلي" في الحد من أولويات التغيير الاجتماعي والسياسي سيما عند المرأة الفلسطينية، كما أن وجود الانقسام السياسي الفلسطيني ساهم أيضا في ذلك، وتلعب الأوضاع السياسية التي تسيطر على الحالة الفلسطينية المتمثلة في وجود "الاحتلال الإسرائيلي" وعوامل التباين في الموقف الفلسطيني العام حيث تساهم في ضعف ووهن المرأة الفلسطينية ودورها في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي، وهذا يستدعي الحاجة الى وجود برامج متعلقة بالتنوع الاجتماعي والسياسي لتعزيز صمود المرأة الفلسطينية وتحقيق تنمية تساهم في بناء وتطوير قدرات المجتمع، حيث لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يستخدم كافة الأساليب لقمع المرأة الفلسطينية وكافة شرائح المجتمع، مما ساهم في ترسيخ

الأبوية التي تستبعد المرأة الفلسطينية عن الحياة السياسية والاجتماعية، وذلك أفقدها ابسط الضمانات السياسية والاجتماعية مما جعلها ضعيفة.

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- ساهم وجود "الاحتلال الإسرائيلي" في الحد من أولويات التغيير الاجتماعي والسياسي عند المرأة الفلسطينية.
2- أدركت المرأة الفلسطينية أهمية مكانتها ودورها في عملية التغيير السياسي والاجتماعي داخل المجتمع.
3- تميزت المؤسسات النسوية بافتقارها إلى رؤية نسوية محددة وواضحة، حيث تطرح برامج واجندات غير مرتبطة بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تمر به المرأة الفلسطينية.
4- الفهم الخاطئ لمقدرة المرأة الفلسطينية على القيادة في التغيير الاجتماعي والسياسي.
5- حدت النزعة الذكورية والبيئة الاجتماعية والسياسة من مشاركة المرأة في التغيير.
6- بقيت المرأة الفلسطينية على الدوام حاضرةً وفاعلةً في الأوقات السياسية والاجتماعية والوطنية الحاسمة.
7- مع التطور الثقافي والعلمي والتكنولوجي في المجتمع الفلسطيني، أصبح للمرأة دوراً واضحاً في التنمية في التعليم والصحة.
8- ضعف دور المرأة في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار، من اجل المساهمة في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي.
9- يعتبر الفصيل السياسي هو الذي يملي على الاطر النسوية البرامج المراد اتباعها داخل الإطار النسوي نفسه.
10-أصبحت المرأة جزء مشارك ومهم في المجتمع والحياة السياسية الفلسطينية، ولو بالشكل البسيط مقارنة بالرجل الذي يملك زمام الأمور في الأغلب.

ثانيًا: التوصيات:

توصي الدراسة بالتالي:

1- العمل على دعم المرأة من قبل المؤسسات المحلية والدولية في التغيير لمواجهة "الاحتلال الإسرائيلي".
2- تعزيز مفهوم التمكين الشمولي للمرأة، من خلال دعم مبادرات التمكين من خلال التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
3- إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة الفلسطينية والتصدي لها من اجل المساهمة في عملية التغيير.
4- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية بحيث تدافع عن حقوق المرأة، وتجهيز جيل نسوي قيادي له تأثيره المجتمعي والحزبي.

5- التصدي لتهميش المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والاجتماعية من قبل المنظمات والهيئات الرسمة والنشطاء وصناع القرار وجماعات الضغط.

6- أخذ العبرة والموعظة من المرأة العربية التي قاومت من أجل التغيير من الجزائر وتونس في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي.

7- ينبغي على المرأة الفلسطينية الدفاع عن حقوقها في التغيير وان تخضع لإعادة هيكلة المؤسسات وتتحول الحركات النسائية المستقلة من أجل تحريرها من القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي.

8- مراقبة الخطاب الديني الموجه، وصياغته بما ينصف حق المرأة في المشاركة الاجتماعية والسياسية، واسناد ذلك الى روحانية الدين والعقيدة الإسلامية.

9- العمل على تنظيم الأنظمة والقوانين السياسية والاجتماعية والحزبية المتعلقة بشؤون المرأة لتجديد بنيتها وبرامجها بما يتوافق مع المشاركة السياسية والاجتماعية.

10-العمل على وضع رؤية استراتيجية تساهم في تفعيل دور المرأة في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

1-فرحات، ريم. (2021). الدور النضالي للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الثانية 2000-2006. مركز الشرق للأبحاث والثقافة. غزة. فلسطين.

ثانياً: الأبحاث المنشورة:

1-البدارين، رقية، القواسمه، فريد. (2013). دور المرأة في قيادة التغيير: دراسة تطبيقية على منظمات المرأة العاملة في الأردن، البلقاء للبحوث والدراسات: 16 (1): 24-25.

ثانياً الرسائل العلمية غير المنشورة:

1-الجمل، اماني. (2012). الاحتراق الوظيفي لدى المرأة العاملة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا" تجارة"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2-بركة، آية. (2016). المتغيرات السياسية وأثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 1994-2013، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

3-جعفري، رهام. (2012). دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، نابلس، فلسطين.

4-أبو زايدة، علاء. (2015). "معوقات وتحديات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (دراسة ميدانية-قطاع غزة 2007-2015)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

5-سلامة، سلوى. (2009). دور المرأة الفلسطينية النضالي: دراسة مقارنة بين الانتفاضة الأولى عام 1987 والانتفاضة الثانية عام 2000 دراسة حالة في محافظة رام الله والبيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، القدس، فلسطين.

6-قطب، رولا. (2012). دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (22010-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليات، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

ثالثًا: المجلات والدوريات:

1-زملط، مصطفى. (2015). " انتفاضة الأقصى والنشاط السياسي للمرأة الفلسطينية". المجلة العلمية للدراسات: 6(3): 15.

2-عريقات، لونه. (2020). المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي الديمقراطي (مفتاح)، شؤون المرأة.

3-عساف، عبد. وآخرون. (2002). الآثار النفسية الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية في ظل انتفاضة الأقصى وعلاقتها ببعض المتغيرات. مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية): 16(2): 544.

4-شلهوب،نارة، كيفور كيان،. (2010). قرار مجلس الأمن رقم 1325، مؤسسة مدي الكرمل، حيفا.

5-مؤسسة ايبرت الألمانية، (2018). مشاركة النساء في السلام والامن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، مركز دراسات المرأة، بيروت، لبنان.

6-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2022). المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصائيات (2022)، رام الله، فلسطين، 34-37

رابعًا: المواقع الالكترونية:

1-الاخرس، أسيل. (2021). المرأة الفلسطينية حاضرة ولكن. https://wafa.ps/Pages/Details/35125

2-مراد، رامي. (2019). دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية "ورقة عمل". https://upwc.ps/?p=1735

3-الربيعي، وجدان. (2015). المرأة الفلسطينية وتحديات الاحتلال والانقسام. https://www.alquds.co.uk/A

4-هواري، يارا. (2019). تهميش المرأة الفلسطينية سياسيًا في الضفة الغربية. https://al-shabaka.org/briefs/

5-شلق، هدى. (2017). أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي، صحيفة الشرق الوسط، بيروت.

https://lb.boell.org/ar/2017/04/27/hmy-dwr-lmr-fy-sn-lqrr-lsysy

6-على، وآخرين. (2017). دور المرأة في الحياة السياسية، دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا.

https://democraticac.de/?p=47417

7-الأمم المتحدة. (2021). نضال المرأة الفلسطينية مستمر لإنهاء الاحتلال وانتزاع مشاركتها في صنع القرارات،

https://news.un.org/ar/story/2021/03/1072302